الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/60
19 December 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الثامنة
جنيف، ٩-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

# جدول الأعمال المؤقت وشروحه*

## أولاً - جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

٤- التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٥- التجارة والبيئة والتنمية

٦- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

* قدُمت هذه الوثيقة بعد تواريخ التقديم المعتادة نظراً لتزايد أعباء العمل على الأمانة نتيجة لضرورة تقديم الدعم إلى اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر.

(A) GE.03-53682 311203 311203

# ثانياً – شروح جدول الأعمال المؤقت

**مقدمة**

١- في الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في سياق استعراض منتصف المدة في الأونكتاد، قام مجلس التجارة والتنمية باستعراض سير عمل آليته الحكومية الدولية واعتمد مبادئ توجيهية لتحسين كفاءة الآلية (TD/B(S-XIX)/7). وتنص هذه المبادئ التوجيهية على ضرورة اضطلاع اللجان بمناقشة للسياسة العامة تستند إلى بحوث الأمانة، وتقارير اجتماعات الخبراء، وغير ذلك من المدخلات ذات الصلة، بما فيها مساهمات أعضاء أفرقة الخبراء، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمجتمع المدني. كما تنص على ضرورة قيام اللجنة بوضع حصيلة المناقشات في سياق وإطار السياسة العامة المناسبين. وأثناء النظر في حصيلة اجتماعات الخبراء، ينبغي للجان أن تكمل ما تتناوله اجتماعات الخبراء من قضايا وأن تتجنب الازدواج في مناقشاتها قدر الإمكان.

٢- ولدى البت في طبيعة الحصيلة، ينبغي أن يكون من الأهداف الرئيسية تخصيص أقصى قدر ممكن من الوقت للحوار الموضوعي بين ممثلي الحكومات من أجل التوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد، وتقليص الوقت المخصص لعمليات الصياغة إلى الحد الأدنى الضروري. وسوف يبين المكتب ومنسقو المجموعات الإقليمية طبيعة الحصيلة التي ينشدونها من أعمال اللجان. وينبغي أن تتخذ هذه الحصيلة كلما أمكن شكل ملخص يَعدّه الرئيس ويعكس الحوار الموضوعي ويتضمن توصيات منفصلة موجزة موجهة إلى أمانة الأونكتاد. ومن الخيارات الأخرى بشأن الحصيلة ما يلي: المبادئ، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، والاستنتاجات المتفق عليها، وما إلى ذلك.

٣- وتحقيقاً لهذه الغاية، سيكون معروضاً على اللجنة لمناقشتها تقارير اجتماعات الخبراء التي عقدت في الشهور السابقة، ووثائق معلومات أساسية أعدتها الأمانة محددةً فيها قضايا السياسة العامة.

**البند ١: انتخاب أعضاء المكتب**

٤- وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية لمجلس التجارة والتنمية، تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقرراً يتكون منهم مكتب اللجنة مراعية في ذلك ضرورة كفالة التوزيع الجغرافي العادل. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي على أن يتكون مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أي أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم معاً، وعضوان من القائمة باء، وعضو واحد من القائمة دال، وهي القوائم المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩) بصيغته المعدلة).

٥- وبناء على ذلك، ووفقاً لدورة التناوب التي تقررت إثر الأونكتاد التاسع، يتكون مكتب الدورة الثامنة للجنة مما يلي: الرئيس من القائمة دال ؛ والمقرر من القائمة جيم؛ ونواب للرئيس الخمسة (٣ من القائمة ألف وجيم معاً، وعضوان من القائمة باء).

**البند ٢: إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل**

٦- من المقرر عقد الدورة الثامنة للجنة في الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي الجلسة العامة الختامية لدورتها السابعة (٣-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣)، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة وموضوعات لاجتماعات الخبراء ذات الصلة.

٧- وفيما يتعلق بتنظيم أعمال الدورة، تتاح للدورة أربعة أيام. ويقترح تناول بنود جدول الأعمال بحسب ترتيبها فتكرس الجلسة العامة الأولى التي تعقد يوم الاثنين ٩ شباط/فبراير للمسائل الإجرائية والبيانات الاستهلالية. ويمكن الاسترشاد في الأعمال التحضيرية الحكومية الدولية للأونكتاد الحادي عشر بالمداولات التي ستجري بشأن مختلف بنود جدول الأعمال وبالاستنتاجات التي ستخلص إليها.

*الوثائق*

TD/B/COM.1/60 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

**البند ٣: الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية**

٨- في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال، سوف تبحث اللجنة شروط دخول الأسواق والوصول إليها في البلدان المستوردة، فضلا عن شبكات التوزيع التي تمنع استفادة البلدان النامية من الفرص الجديدة للتجارة الناشئة عن مفاوضات واتفاقات التجارة العالمية. وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق في ظل شروط لدخول الأسواق قابلة للتنبؤ بصورة أفضل يعني الارتقاء بالقدرة التنافسية. كما أنه يتطلب توخي التركيز في السياسات على بناء القدرة التنافسية للمؤسسات بتحويل مسار التخصص في التجارة نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وبإقامة روابط داخلية لإدامة النمو القائم على التصدير وترجمته إلى زيادة في الإيرادات. وستناقش اللجنة تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات بما يرتقي بقدرة البلدان النامية على تحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة للتجارة ووضع سياسات سليمة في مجال التجارة وما يتصل بها.

*الوثائق*

TD/B/COM.1/65 "الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد"

TD/B/COM.1/66 تقرير اجتماع الخبراء المعني بما يؤثر من شروط الدخول إلى الأسواق على القدرة التنافسية للبلدان النامية وصادراتها من السلع والخدمات: شبكات التوزيع الكبيرة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً

**البند ٤: التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية**

٩- يتيح هذا البند للجنة فرصة بحث تزايد دور البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات، فضلا عن التحديات التي تواجهها هذه البلدان والخبرات المتراكمة لديها من المفاوضات المتعددة الأطراف الدائرة بشأن التجارة في الخدمات. وتعد السياسات العامة، بما فيها إقامة إطار تنظيمي وتهيئة بيئة تنافسية للأعمال التجارية وتنفيذ عملية تحرير التجارة على مراحل مسائل حيوية لضمان تحقيق مكاسب إنمائية من تحرير التجارة في الخدمات بالبلدان النامية. وتتضمن آخر التطورات التعاقد الخارجي على الحصول على الخدمات من البلدان النامية، مما هيأ فرصاً جديدة للتجارة في قطاع الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زاد التكامل الإقليمي الذي تشارك فيه البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في جميع المناطق من توسعه حتى شمل قطاع الخدمات. ويمكن أن تحقق البلدان النامية من تحرير التجارة في خدمات الهياكل الأساسية فوائد اقتصادية، ولكن لا بد لها من الوفاء أولاً بالشروط اللازمة لضمان بناء القدرات في مجال التوريد والقدرة التنافسية في الداخل ومعقولية الأسعار وعالمية الوصول. وبالنظر إلى الروابط القائمة بين أساليب التوريد المذكورة في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، لا بد من اتباع نهج متوازن تجاه تحريرها لضمان إسهامها إلى الحد الأقصى من حيث إنشاء فرص العمل والنمو والتنمية.

١٠- وستستعرض اللجنة أيضاً المفاوضات الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وإمكانية تعزيز اشتراك البلدان النامية في التجارة في الخدمات بإقدام كبار الشركاء التجاريين على عقد تعهدات مهمة تجارياً لا سيما في إطار طريقة التوريد الرابعة. ومن الأمور المهمة أيضاً وضع ضوابط تنظيمية لقواعد الاتفاق العام وأنظمة داخلية يُتحلى فيها بالمرونة الكافية لصالح البلدان النامية.

*الوثائق*

TD/B/COM.1/62 "التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد"

TD/B/COM.1/64 تقرير اجتماع الخبراء المعني بمسائل الوصول إلى الأسواق في طريقة التوريد الرابعة (حركة الأشخاص الطبيعيين لتوريد الخدمات) والتنفيذ الفعال للمادة الرابعة المتعلقة بزيادة مشاركة البلدان النامية

**البند ٥: التجارة والبيئة والتنمية**

١١- ستبحث اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال قضيتي التجارة والبيئة في سياق خطة موسعة للتنمية المستدامة. ويتطلب هذا زيادة التركيز على قضايا تشكل مصدراً رئيسياً من مصادر انشغال البلدان النامية، مثل الوصول إلى الأسواق وفرص التجارة في السلع والخدمات المفضلة بيئياً، وحماية التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية واستخدامها بما يكفل لها الاستدامة، والتنفيذ الفعال لحزَم التمكين المتكاملة، وعند الضرورة، للتدابير التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الهادفة إلى معالجة المشاكل البيئية العالمية.

١٢- ومـــن الأهمية بمكان ضمان عدم تراجع الزيادة التي حدثت في فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق بسبب صعوبات في تلبية متطلبات بيئية تتزايد صرامةً وتعقداً، وبخاصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستبحث اللجنة أيضاً السياسات اللازمة لتحويل الأسواق المتخصصة في منتجات معينة مفضلة بيئياً إلى قطاعات دينامية لإتاحة الفرصة أمام البلدان النامية لتنويع صادراتها في منتجات لها قيمة مضافة.

*الوثائق*

TD/B/COM.1/63 "التجارة والبيئة والتنمية: مذكرة معلومات أساسية مقدمة من أمانة الأونكتاد"

TD/B/COM.1/59 "تقريـــر اجـــتماع الخبراء المعني بتعاريف وأبعاد السلع والخدمات البيئية في التجارة والتنمية"

**البند ٦: تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة**

١٣- إن المـــبادئ التوجيهـــية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية أثناء اضطلاعه باستعراض منتصف المدة في دورته الاســـتثنائية التاسعة عشرة التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٢ أيار/مايو (TD/B(S-XIX)/7)، تـــنص عـــلى ما يلي: "وستظل جداول أعمال اللجان تشتمل على بند بشأن متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة. وستقدم الأمانة تقارير عن تنفيذها للتوصيات الموجهة إليها، وستدعى الدول الأعضاء إلى الإبلاغ عن تنفيذها للتوصيات الموجهة إليها في البيانات التي تدلي بها أمام اللجان".

١٤- وفي هـــذا الســـياق، سوف تعد أمانة الأونكتاد تقريراً مرحلياً عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها المعتمدة في الدورة السابعة للجنة والموجهة إلى الأونكتاد. أما الدول الأعضاء التي ترغب في الإبلاغ عن تنفيذها للتوصيات الموجهة إليها فستتاح لها فرصة لعرض خبراتها في هذا الصدد على اللجنة.

*الوثائق*

TD/B/COM.1/61 "تقريـــر مرحـــلي عن تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد"

**البند ٧: جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة**

١٥- سوف يقدم مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة التاسعة للجنة للنظر فيه وإقراره.

**البند ٨: مسائل أخرى**

**البند ٩: اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية**

١٦- سوف يقدم تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

---